

الفصل الثاني
حدود المشروعية في التعاملات المالية
مع الذميين

حدود المشروعية فى المعاملات المالية مع الذميين

إذا أعطى غير المسلم الذمة بموجب عقد أو غيره فإنه يصبح من رعايا الدولة الإسلامية ومن مواطنيها يسرى عليه ما يسرى على المسلم دون تفرقة أو تمييز فيتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المسلم ويلتزم أيضا بكافة الواجبات إلا ما تستوجبه أمور العقيدة الإسلامية أو يحتمه أمن الدولة الإسلامية.

ولا حرج على المسلم أن يتعامل مع الذمى بشئى أنواع المعاملات المالية المختلفة بالضوابط التي وضعها الإسلام لذلك ومن أدلة الجواز: ما جاء فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ [المائدة: ٥].

وإباحة طعامهم يقتضى التعامل معهم بيعا وشراء أو هبة أو غير ذلك.

- ما اتفق عليه الشيخان عن عائشة أن النبى ﷺ اشترى طعاما من يهودى إلى أجل ورهنه درعا من حديد^(١).

وفى لفظ «توفى ودرعه مرهونة عند يهودى بثلاثين صاعا من شعير».

ومن فقه الحديث: يقول النووى: «وفيه جواز معاملة أهل الذمة والحكم بشئوت أملاكهم على ما فى أيديهم»^(٢).

ويقول ابن دقيق العيد: «فيه جواز معاملة الكفار وعدم اعتبار الفساد فى معاملاتهم»^(٣).

ويقول الشوكانى: «وفيه أيضا دليل على جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم العين المتعامل فيها»^(٤).

إلا أن الشريعة الإسلامية لم تترك هذا الإطلاق دون ضوابط وتقييد وذلك لاختلاف الشرائع والمباحات فقد تبيح شرائع الذميين أمرا حرمته الشريعة الإسلامية، أو ينطوى هذا التعامل على

(١) الحديث رواه البخارى ٨٨٧/٢، صحيح مسلم ١٢٢٦/٣.

(٢) شرح النووى على مسلم ٤٠/١١.

(٣) احكام الاحكام لابن دقيق العيد ١٤٤/٢.

(٤) نيل الاوطار للشوكانى ٢٢٧.٥.

إلحاق ضرر بالمسلمين .

ونعرض في هذا الفصل لجملة من المباحث تعالج ذلك وتوضحه على النحو التالي :

المبحث الأول : الضوابط الشرعية لتعامل المسلمين مع الذميين

المبحث الثاني : المعاملات المالية مع الذميين فيما هو من خصائص دينهم .

المبحث الثالث : المعاملات المالية مع الذميين فيما ليس من خصائص دينهم .

المبحث الرابع : المعاملات المالية التعبدية مع الذميين .

المبحث الخامس : التوارث بين المسلمين والذميين

المبحث الأول

الضوابط الشرعية لتعامل المسلمين مع الذميين

لم ترد هذه الضوابط فى الشريعة على سبيل التحديد والحصر وإنما وردت فى ثنايا العقود والمعهود والالتزامات، ثم إنها ضوابط عامة يندرج تحتها العديد من الجزئيات ويرد عليها بعض الاستثناءات وهى كما يلى :

أولاً: أن يكون التعامل فى حدود ما أباحته الشريعة الإسلامية .

الشريعة الإسلامية هى الحاكمة فى دار الإسلام أيا كان المتعاملون، فتعامل المسلم مع الذمى ومن باب أولى تعامل المسلم مع المسلم إنما يكون فى حدود ما أباحته الشريعة الإسلامية سواء فى محل العقد من سلع وبضائع وانتقال حقوق وتبادل التزامات أو فى الإجراءات الشكلية لإتمام العقد، فتعاطى العقود الفاسدة حرام أيا كان من يتعاطاها . ووجه ذلك : أن دار الإسلام يجب ألا يعلو فيها غير أحكام الإسلام ومن هنا سميت بدار الإسلام، وسميت الدولة بالدولة الإسلامية، ثم إن أحد اطراف العلاقة فى تعامل المسلم مع الذمى مسلم وهو مخاطب بالشريعة ومكلف بأوامرها ونواهيها .

وعلى ذلك يجب توافر جميع أركان وشروط أى عقد يعقده المسلم مع الذمى وإلا كان باطلاً أو فاسداً تنعدم آثاره بقول الكاسانى : « فيجرى الربا بين أهل الذمة وبين المسلم والذمى لأن حرمة الربا ثابتة فى حقهم »^(١) .

ويقول : « ولو باع ذمى من ذمى خمراً أو خنزيراً ثم أسلم أحدهما قبل القبض يفسخ البيع لأنه بالإسلام حرم البيع والشراء فيحرم القبض والتسليم »^(٢) .

ويقول ابن العربى المالكى : « فإن عامل مسلم كافراً بربا فلا يخلو أن يكون فى دار الحرب أو فى دار الإسلام فإن كان فى دار الإسلام لم يجز . . فإن جوز القوم الربا فالشرع لا يجوزه فإن قال أحد إنهم لا يخاطبون بالشريعة فالمسلم مخاطب بها »^(٣) .

ويقول النووى : « ولا فرق فى تحريمه - الربا - بين دار الإسلام ودار الحرب »^(٤) .

(١) البدائع: ١٩٣/٥ .

(٢) البدائع: ١٤٣/٥ .

(٣) أحكام القرآن: ٦٤٨/١ .

(٤) المجموع شرح المهذب: ٤٨٨/٩ .

ويقول البهوتى: « ويحرم الربا بين المسلمين ويحرم بين المسلم والذمي في دار الإسلام ودار الحرب »^(١).

وإذا كانت نصوص الفقهاء خصت الربا بالذكر فأولى أن يسرى الحظر على ما دون الربا في الحرمة، ولا يوجد خلاف بين الفقهاء في تلك المسألة ونورد تفصيلاً لهذا الضابط في البحث الثالث - إن شاء الله - .

ثانياً: التزام القسط والعدل والأمانة في التعامل مع الذميين .

لا يجوز لمسلم أن يلحق ظلماً بذمي أو يخونه أو يعتدى عليه ويبرر ذلك لنفسه بأن من يتعامل معه غير مسلم، فالخيانة والظلم وحجج الحقوق وتضييع الامانات محرمة بين المسلم والمسلم وأيضاً محرمة بين المسلم وغير المسلم أيا كان دينه والأدلة على ذلك كثيرة:

من القرآن الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨] .

يقول الطبري في تأويل الآية « يعنى بذلك جل ثناؤه: يا أيها الذين آمنوا بالله وبرسوله محمد ليكن من أخلاقكم وصفاتكم القيام لله شهداء بالعدل في أوليائكم وأعدائكم ولا تجوروا في أحكامكم وأفعالكم فتجاوزوا ما حددت لكم في أعدائكم لعداوتهم لكم، ولا تقصروا فيما حددت لكم من أحكامى وحدودى في أوليائكم لولايتهم ولكن انتهوا في جميعهم إلى حدى واعملوا فيه بأمرى »^(٢).

ويقول الجصاص في أحكامه « وقد تضمن ذلك الأمر بالعدل على الحق والمبطل وحكم بأن كفر الكافرين وظلمهم لا يمنع من العدل عليهم... »^(٣).

وقد ذكر في سبب نزول الآية أنها نزلت في يهود ذهب إليهم النبي ﷺ ليستعين بهم في دية العامرين اللذين قتلها عمرو بن أمية فوعده ثم هموا بغدره فأعلمه الله سبحانه بذلك فخرج عنهم وأمره الله سبحانه ألا يحمل ما كانوا عليه من الحالة المبغضة لهم على أن يخرج عن الحق فيها قضاء أو شهادة^(٤).

وفي معنى الآية المذكورة قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ

(١) كشاف القناع: ٣/ ٢٧١، وراجع المحلى ٧/ ٤٦٧، الروضة البهية ٣/ ٣٣٦.

(٢) تفسير الطبري.

(٣) أحكام القرآن: ج٢/ ٥٥٧.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج٢/ ٨١.

عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدُوا ﴿١﴾
[النساء: ١٣٥].

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾

[المائدة: ٢].

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

يقول القرطبي: هذه الآية من أمهات الأحكام تضمنت جميع الشرع والدين، ويقول: «وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم والفجار»^(١) ويذكر في سبب نزولها عندما فتح الله لنبيه مكة وأخذ النبي - ﷺ - مفتاح الكعبة من عثمان بن أبي طلحة الحنظلي العبدري ومن ابن عمه شيبه بن عثمان بن أبي طلحة وكانا كافرين وقت فتح مكة فطلبه العباس بن عبد المطلب لتتضاف له السدانة مع السقاية فدخل رسول الله ﷺ الكعبة فكسر ما كان فيها من الأوثان وأخرج مقام إبراهيم ونزل عليه جبريل بهذه الآية قال عمر بن الخطاب: وخرج رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية وما كنت سمعتها قبل منه فدعا عثمان وشيبه فقال: خذاها خالدة تالدة لا ينزعها منكم إلا ظالم»^(٢).

٣ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْغَائِبِينَ حَٰصِمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

وسبب نزول هذه الآية معروف حيث أراد نفر من المنافقين أن يرموا يهود بالسرقه حتى لا يرمى في ظنهم مسلم بذلك. ولكن الآية كما يقول القرطبي «في هذه الآية تشريف للنبي - ﷺ - وتكريم وتعظيم وتفويض إليه وتقويم أيضاً على الجادة في الحكم وتانيب على ما رفع إليه من أمر بني أبيرق» ويقول «فبين أن مال الكافر محفوظ عليه كمال المسلم»^(٣).

أما أدلة ذلك من السنة النبوية فهي أكثر من أن تحصى بل إن سيرة رسول الله ﷺ وهدية مع الكفار وهدى خلفائه من بعده معهم لمثل بارز على وجوب توخي الصدق والامانة والعدل مع غير المسلم ونذكر من ذلك ما ذكره الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج مخاطباً أمير المؤمنين هارون الرشيد «ينبغي يا أمير المؤمنين أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد -

(٢) تفسير القرطبي ج٥/٢٥٦.

(١) تفسير القرطبي ج٥/٢٥٥.

(٣) تفسير القرطبي ج٥/٣٧٥.

ﷺ - والتفقد لهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم فقد روى عن رسول الله - ﷺ - أنه قال: من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه» وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عند وفاته «أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله - ﷺ - أن يوفى لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم».

قال: وحدثني بعض المشايخ المتقدمين يرفع الحديث إلى النبي - ﷺ - أنه ولَّى عبد الله بن أرقم على جزية أهل الذمة فلما ولي من عنده ناداه فقال «ألا من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته أو انتقصه أو آخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه فأنا حجيجه يوم القيامة» (١).

قال: مر عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بباب قوم وعليه سائل يسأل شيخ كبير ضرير البصر، فضرب عضده من خلفه وقال: من أى أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودى، قال: فما الجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن، قال: فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله ففرض له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال انظر هذا وضرباءه فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم...» (٢).

وروى مالك فى الموطأ أن رسول الله - ﷺ - كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر فيحصر بينه وبين يهود خيبر، قال: فجمعوا له حلياً من حلى نسائهم فقالوا: هذا لك وخفف عنا وتجاوز فى القسم، فقال عبد الله بن رواحة: يا معشر اليهود: والله إنكم أبغض خلق الله إلى وماذاك بحاملى أن أحيف عليكم فأما ما عرضتم من الرشوة فإنها سحت وإننا لا ناكلها، فقالوا بهذا قامت السموات والأرض» (٣).

فتدل هذه السنن والآثار على وجوب التزام القسط والعدل مع الذميين وأداء أماناتهم وحقوقهم إليهم والوفاء بعهودهم وعدم الحيف عليهم كلاً أو وزناً أو غير ذلك.

ثالثاً: حرمة أموالهم الخاصة فضلاً عن دمايتهم وأعراضهم.

إن عقد الذمة يمنح الذميين أماناً كاملاً فى أنفسهم وأموالهم وأعراضهم لا يجوز لأحد من المسلمين ولا لإمامهم أن ينقصه ما استقام الذميون على هذا العقد، فلا يجوز التعدى على أموالهم بالسرقة أو الإتلاف أو الغصب أو أكل حقوقهم وأجورهم وغير ذلك من أوجه أكل المال بالباطل.

(١) الحديث رواه أبو داود فى السنن ج ٣/١٠٧، والبيهقى فى السنن الكبرى ج ٩/٢٠٥.

(٢) الحجاج ١٢٥، ١٢٦. (٣) الموطأ: ٧٠٣/٢، وأخرجه البيهقى: ١٢٢/٤.

وإذا كان الله أمر بإعطاء الكفار المهور التي دفعوها لنسائهم اللاتي أسلمن وهاجرن إلى رسول الله - ﷺ - حيث يقول تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَنَّ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا ﴾ [المتحنة: ١٠].

فمن باب أولى يمنع التعدي على أموال الذميين الذين قبلوا عقد الذمة .

يقول الكاساني في أحكام عقد الذمة «ومنها: عصمة المال لأنها تابعة لعصمة النفس وعن سيدنا على - رضى الله عنه - أنه قال: إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا»^(١) .

ولكن هل تسرى هذه العصمة لأموالهم على كافة ما يملكونه حتى الخمر والخنزير فيضمن المسلم ما أتلفه أو اغتصبه من خمر الذمى أو خنزيره؟ وما أتلفه المسلم مما أقروا عليه كصلبانهم وأجراسهم وكنائسهم؟

اتفق الفقهاء على عدم جواز التعرض لما يملكه الذمى من خمر أو خنزير بالسرقة أو الغصب أو الإتلاف ما التزم الذمى بعدم إظهارها أو بيعها لمسلم .

أما إذا أظهرها أو باعها لمسلم فيمنع من ذلك الذمى، لكن لو أتلفها مسلم له أو سرقها أو غصبها ما التزم ولو لم يظهرها فقد اختلف الفقهاء في ضمانها على قولين:

الأول: يضمن المسلم ما أتلفه من خمر الذمى أو خنزيره أظهره الذمى أو لم يظهره وهو قول الحنفية والمالكية والقاسمية من الشيعة الزيدية .

يقول السرخسى «مسلم غصب من نصراني خمرًا فاستهلكها فعليه ضمان قيمتها عندنا»^(٢) ويقول الزيلعى «وضمن لو كانا لذمى أى ضمن متلف الخمر والخنزير إن كانا

(١) بدائع الصنائع ج ٧ / ١١١ وقد اتفق الفقهاء على ذلك يراجع الاحكام السلطانية للمواردى / ١٨٣، المغنى ج ٩ / ٢٨٩، الفروق للقرافى ج ٣ / ٢٣، البحر الزخار ج ٦ / ٤٦٣، أما الاثر المروى عن على - كرم الله وجهه - فقال الزيلعى في نصب الرأية «قلت: غريب، واخرج الدارقطنى في سننه عن الحكم عن حسين بن ميمون عن أبى الجنوب الاسدى قال: قال على بن أبى طالب: من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا ودبته كدبتنا» قال الدارقطنى: خالفه أبان بن تغلب فرواه عن حسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله عن أبى الجنوب، وأبو الجنوب ضعيف الحديث. قلت: وحديث أبان الذى أشار إليه أخرجه الشافعى في مسنده، نصب الرأية ج ٤ / ٢٢٣ .

(٢) المبسوط - السرخسى - ١١ / ١٠٢ .

لذمي»^(١).

وجاء في المدونة «قلت: أرايت مسلماً غصب نصرانياً خمرًا؟ قال: عليه قيمتها في قول مالك»^(٢).

وجاء في البحر الزخار «فرع (بة حص) ويضمن تالف خمر الذمي لصحة تملكهم إياها»^(٣).

القول الثاني: لا يضمن المسلم ما أتلفه من خمر الذمي أو خنزيره إلا أنه يعصى بذلك إذا لم يظهر الذمي الخمر أو يبيعها لمسلم ومع ذلك لا يضمن أما إذا أظهر الذمي الخمر أو باعها فلا يعصى المسلم بإتلافها وبالتالي لا ضمان أيضاً.

وهو قول الشافعية والحنابلة.

يقول الأنصاري «ولو غصبت لهم خمر وخنزير ونحوهما ردت إليهم .. ويعصى متلفها إلا أن أظهروها فلا يعصى ولا يضمن وإن لم يظهرها»^(٤).

ويقول ابن قدامة «من أتلف لذمي خمرًا أو خنزيرًا فلا غرم عليه وينهى عن التعرض لهم فيما لا يظهره وجملة ذلك أنه لا يجب ضمان الخمر والخنزير سواء كان متلفه مسلماً أو ذمياً لمسلم أو ذمي نص عليه أحمد في رواية أبي الحارث في الرجل يهريق مسكراً لمسلم أو لذمي خمرًا فلا ضمان عليه»^(٥).

أدلة القول الأول: أن الخمر والخنزير مال متقوم في حقهم فيضمن إذا أتلفه الغير وما يدل على ذلك:

(١) تبين الحقائق - الزيلعي - ٢٣٥/٥.

و ضمان المسلم ما أتلفه من خمر الذمي إنما يكون بالقيمة وليس ضمان المثل، أما إتلاف المسلم خنزير الذمي فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن شيئاً، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يضمن قيمته، ووجه قول أبي حنيفة في ضمان المسلم قيمة الخمر وعدم ضمان قيمة الخنزير: أن قيمة الحيوان قائمة مقام الحيوان حتى إذا جاء بقيمته بعد الإتلاف يجبر على القبول كما إذا جاء بالحيوان فيكون أداء قيمة الخنزير كتسليم الخنزير والمسلم لا يملك تسليم الخنزير فلا يملك تسليم قيمته أيضاً بخلاف قيمة الخمر، لأن القيمة ليست في معنى الخمر لأن الخمر من جملة ذوات الأمثال وقيمة ماله مثل ليست في معنى عينه شرعاً فلا يكون أداء القيمة كتمليك الخمر.

وهذا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه لم تذكره أمهات كتب المذهب، انظر التبيين ٢٣٥/٥.

(٢) المدونة: ١٩٠/٤.

(٣) البحر الزخار ١٧٣/٥ ومزمه بة حص «بة» القاسمية من الزبدية، «حص» أبو حنيفة وأصحابه.

(٤) المغنى: ١٧٣/٥.

(٥) اسنى الطالب / ٢١٩/٤.

- ما روى عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - حين سأل عماله ماذا تصنعون بما يمر به أهل الذمة من الخمر، فقالوا: نعشرها، فقال: لا تفعلوا، ولوهم بيعها وخذوا العشر من اثمانها. فقد جعلها عمر بن الخطاب مالا متقوماً فى حقهم حيث جوز بيعها وأمر بأخذ العشر من الثمن.

- وروى أن عمر - رضى الله عنه - كتب إلى عماله: أن اقتلوا خنازير أهل الذمة واحتسبوا لأصحابها بقيمتها من الجزية^(١).

فهذا تنصيب منه على أنه مال متقوم فى حقهم يضمن بالإتلاف عليهم.

- ومن المعقول^(٢):

١ - أن الخمر كان مالا متقوماً فى شريعة من كان قبلنا وكذلك فى شريعتنا فى الابتداء ثم إن الشرع أفسد تقومه بخطاب خاص فى حق المسلمين حيث قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه﴾ فبقى فى حق من لم يدخل تحت هذا الخطاب على ما كان من قبل.

ثم إن حرمة العين وفساد التقوم ثبت بخطاب الشرع وقد أمرنا أن نتركهم وما يدينون لمكان عقد الذمة فقصر الخطاب عنهم حيث لم يعتقدوا الرسالة فى المبلغ وانقطعت ولاية الإلزام بالسيف والمحاجة لمكان عقد الذمة ويصير فى حقهم كان الخطاب غير نازل فيبقى الحكم على ما كان.

٢ - إنما يكون المال متقوماً بتمام الإحراز وهم يحرزونها بحماية الإمام، والإمام مأمور أن يكف عنهم الأيدي المتعرضة لهم فى ذلك لمكان عقد الذمة فيتم إحرازها منهم بذلك.

- ومن التطبيقات القضائية ما ذكر عن شريح رحمة الله أن مسلماً كسر دنا من خمر لرجل من أهل الذمة فضمنه شريح قيمة الخمر.

أدلة القول الثانى:

١ - ما رواه البخارى ومسلم عن جابر أن النبي - ﷺ - قال: «الإن الله ورسوله حرماً بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام»^(٣) وجه الدلالة: أن ما حرم بيعه لا حرمة لم تجب قيمته كالميتة سواء لمسلم أو لذمى.

(١) الاموال: ابو عبيد القاسم بن سلام: ٦٢، ٦٣.

(٢) المبسوط: ١١/١٠٢، ١٠٣.

(٣) الحديث متفق عليه. صحيح البخارى ٧٧٩/٢، صحيح مسلم ١٢٠٧/٣.

٢ - إن عقدهم الذمة مع المسلمين يقتضى ترك التعرض لهم فى الخمر والخنزير، وإيجاب ضمان القيمة على المتلف أمر وراء ذلك وكونهم يعتقدون مالية الخمر والخنزير فاعتقادهم لا يكون حجة على المسلم المتلف فى إيجاب الضمان وإنما يكون معتبراً فى حقهم، ولهذا لا يحدون على شربها ولا يتعرض لهم فى ذلك .

والدليل على أن اعتقادهم لا يكون حجة على الغير أن المجوسى إذا مات عن ابنتين إحداهما امرأته فإنها لاتستحق بالزوجية شيئاً، ولم يجعل اعتقادهم معتبراً فى استحقاق التفضيل بشىء من الميراث على الأخرى .

٣ - إن الخمر غير متقومة فى حق المسلم فكذلك فى حق الذمى فإن تحريمها ثبت فى حقهما وخطاب النواهي يتوجه إليهما فما ثبت فى حق أحدهما ثبت فى حق الآخر وإلا لزم تفضيل الذمى على المسلم^(١) .

مناقشة القول الأول :

نوقش استدلال القول الأول بأن ما ورد عن عمر بن الخطاب من الأمر بأخذ عشر أثمانها لأنهم إذا تبايعوا وتقاوضوا حكمنا لهم بالملك ولم ننقضه، وتسميتها أثماناً مجازاً كما سمي الله تعالى ثمن يوسف ثمناً فقال : ﴿ وشروه بثمن بخس ﴾ .

ثم إن عصمتها لاتستلزم تقويمها فإن نساء أهل الحرب وصبيانهم معصومون غير متقومين .

مناقشة القول الثانى :

- القول بأن اعتقادهم لا يكون حجة على المتلف يرد عليه بأن الضمان وجب لا باعتبار الاعتقاد وإنما باعتبار المالية والتقوم وهما ثابتان فى أموال الذمى .

ووجوب الضمان بالإتلاف لا يكون به المحل مالا متقوماً ولكن شرط سقوط الضمان بالإتلاف انعدام المالية والتقوم فى المحل، وهذا الشرط لم يثبت فى حقهم .

- ليس فى القول بتضمن المسلم ما أتلفه من خمر الذمى أو خنزيره تفضيل الذمى عليه وليس فيه توسعة عليهم بل فيه استدرج وترك لهم على الجهل وتمهيد بعقوبة الآخرة والخلود فى النار .

- الخطاب بالحرمة ثابت فى حق المسلمين دون غيرهم . وإذا كان من شرب الخمر من المسلمين بعدما نزل خطاب التحريم قبل علمه به لم يكن معاتباً بذلك كما قال تعالى : ﴿ ليس على

(١، ٢) المغنى : ٥ / ١٧٣ .

الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنح فيما طعموا ﴿١﴾ وكذلك أهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس بعدما نزلت فريضة التوجه إلى الكعبة وجاز ذلك منهم كان الخطاب غير نازل حين لم يبلغهم فهذا مثله (١).

ترجميح:

بعد عرض الأقوال وأدلتها ومناقشتها يتضح رجحان من قال بتضمين المسلم ما أتلفه من مال الذمى أيا كان هذا المال وهذا موجب عقد الذمة أن نتركهم وما يدينون ولا نتعرض لهم فى شىء مما يعتقدونه مباحاً.

رابعاً: أولوية التعامل مع المسلمين.

لا خلاف فى جواز التعامل مع غير المسلمين سواء دعت الحاجة إلى ذلك أولاً أو كانت هناك ضرورة ملجئة أم لا.

والأدلة القاضية على ذلك كثيرة كما قدمنا.

لكن يأتى السؤال هل يفضل المسلم التعامل مع المسلمين مثله ويصيب بنفعه من هم على دينه أم يفضل عليهم غير المسلمين وخاصة إذا لم يكن هناك ضرورة أو حاجة للتعامل مع غير المسلم؟

توجد أقوال للفقهاء يتبين منها أن الأولوية فى التعامل ينبغى أن تكون مع المسلمين أولاً ولا يتعامل المسلم مع غير المسلم إلا إذا دفعته الحاجة أو الضرورة إلى ذلك ومن تلك الأقوال:

- ما قاله ابن الحاج فى المدخل ويتعين أن لا يشتري المسلم الدقيق من طواحين أهل الكتاب ولا يطحن عندهم لوجوه:

أحدها: ما تقدم من أنه يعين أهل الكفر بذلك.

الثانى: أنه يترك إعانة إخوانه المسلمين.

الثالث: أن أهل الكتاب يستعملون الصنائع عندهم من المسلمين وفى ذلك ذلة للمسلم وعزة للكافر فيؤمر المسلم ألا يعمل عندهم ولا يعينهم.

الرابع: أنهم لا يتحرزون من التجاسات.

الخامس: أنهم يتدينون بغش المسلمين.

(١) المسوط: ١١/١٠٢.

السادس: أنهم إذا شكروا سلعهم بالحسن والجودة لا يمكن الاطلاع على صدقهم بل الغالب عكسه بخلاف المسلمين فإن الإسلام وازع وتحسين الظن بهم محال .

السابع: ما يفعله بعضهم من الصليب على باب الطاحونة وأركانها، فينبغي للمؤمن أن ينزه حرمة الإسلام عن هذه الرذائل وأشكالها، وقد استحكمت هذه الأشياء في هذا الزمان فصار عند أكثرهم لا فرق بين الشراء من المسلم والكافر، بل بعضهم يفضل معاملة أهل الكتاب على معاملة إخوانه المسلمين، ويذكرون لذلك على زعمهم وجوهاً من الحجج لا يقوم شيء منها على ساق ولا تقبل منهم لقيام الحجج الشرعية برد ذلك عليهم^(١).

ويعقد ابن القيم فصلاً في كتابه أحكام أهل الذمة بعنوان «عدم استخدام اليهود والنصارى في شيء من ولايات المسلمين وأمورهم» وفيه أدلة كثيرة من السنن والآثار على ذلك^(٢).

ويقول السفاريني في غذاء الألباب «مطلب: في كراهة استطباب أهل الذمة» .

«ومكروه استطبابهم لا ضرورة .. وما ركبه من دواء موصد

«ومكروه استطبابهم أي طلب كونك أحد من أهل من الذمة طبيياً واتخاذ أحدهم طبيياً لعدم الثقة بأقوالهم وأفعالهم وافتقار النصيحة من نساءهم ورجالهم» ويقول «لا يكره استطباب أهل الذمة ضرورة أي لاجل الضرورة لأن الحاجة داعية إليه ولأن إدخال الضرر من استطبابه متوهم والعلة معلومة فلا يمتنع من اتخاذ ما يزيل المعلوم من الضرر بخوف إدخال ضرر متوهم»^(٣).

وحتى لا يتوهم أن النبي - ﷺ - فضل التعامل مع اليهود عندما ابتاع منهم ثلاثين صاعاً شعيراً إلى أجل ورهن درعاً له .

يقول ابن حجر «الحكمة في عدوله - ﷺ - عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز أو لانه لم يكن إذ ذاك طعام فاضل عن حاجة غيرهم، أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً فلم يرد التضييق عليهم، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه فلعله لم يطلعهم على ذلك وإنما اطلع عليه من لم يكن موسراً به ممن نقل ذلك»^(٤).

(١) المدخل لابن الحاج ١٦٤/٤ .

(٢) أحكام أهل الذمة - ابن القيم - ج ١ / ١٦٤ .

(٣) غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب - السفاريني الحنبلي - ٢٠/٢ .

(٤) فتح الباري: ١٦٨/٥ .

وأقول:

توجد أدلة كثيرة تفرض على المسلمين موالاة بعضهم بعضاً وتراحمهم فيما بينهم منها:
قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥].

وقوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقوله تعالى: ﴿ أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥٤].

ومن السنن « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد... »^(١). وقوله - عليه السلام - « المسلم أخو المسلم... »^(٢).

هذه الأدلة تعطي للمسلم على أخيه أولوية كاملة في مجال النفع والنصرة والمؤازرة. ومجال المعاملات المالية الآن من المجالات الهامة محلية ودولية بل أصبحت الحروب المدمرة الآن تدار في البنوك والشركات المتعددة الجنسيات والبورصات المالية.

إلا أن ذلك لا يمنع التعامل مع غير المسلم الذمي المقيم في دار الإسلام وولاؤه بالكامل لدولته وليس لقوى أجنبية تترىص بأوطاننا وتحيك المؤامرات ضدها من عواصم الغرب والشرق، وقد يترك المسلم التعامل مع أخيه المسلم ويتعامل مع الذمي لزيادة خبرة الذمي أو جودة في سلعته أو غير ذلك من أوجه التفضيل إلا أن يفضله لعقيدته ودينه أو أن يلحق الضرر بمعاملاته تلك المسلمين.

وقد استأجر النبي - عليه السلام - عبد الله بن أريقط دليلاً في الهجرة ووصف عبد الله بن أريقط بأنه كان هادياً خريتا.

ويقول ابن تيمية « إذا كان اليهودي أو النصراني خبيراً بالطب ثقة عند الإنسان جاز له أن يستطبه كما يجوز أن يودعه المال وأن يعامله وقد روى أن النبي - عليه السلام - أمر أن يستطبه الحارث بن كلدة وكان كافراً^(٣)، وإذا أمكنه أن يستطبه مسلماً فهو كما لو أمكنه أن يودعه أو يعامله فلا ينبغي أن يعدل عنه وأما إذا احتاج إلى ائتمان الكتابي واستطابه فله ذلك ولم يكن من ولاية اليهود والنصارى المنهى عنها وليس الكتابي بقيد فالجموسى كذلك والله أعلم^(٤).

(١) رواه مسلم وغيره، صحيح مسلم ج ٤ / ١٩٩٩.

(٢) الحديث رواه الطبراني في الكبير ج ٦ / ٥٠، وأبو داود في السنن ج ٤ / ٧.

(٣) غذاء الالباب: ج ٢ / ٢٠.